من هم « المحسنون » :

الحكمة التي تسير سياسة المتبرعين لوكالة الغوث هي الحكمة القائلة « واحسن كما أحسن اصحاب النفط اليك » . واذا ما بحثنا عن « فاعل الخير » الاول فلن نتعب في ايجاده . لقد قدمت حكومة الولايات المتحدة لوكالة الغوث عبر الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ — ١٩٧٢ ، مبلغا قدره ٥٢٥ مليون دولار من مجموع ٨٠٠ مليون دولار تلقتها الوكالة من الحكومات المختلفة ، وهذا يعادل نسبة ٦٥،٦ ٪ من مجموع ميزانيات الوكالة عبر ٢٣ عاما . أما « فاعل الخير » الثاني فليس مصادفة كونه يأتي في الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة في امتلاكه امتيازات النفط العربي . فقد دفعت بريطانيا لوكالة الغوث عبر ٢٣ سنة (١٩٥٠ — ١٩٧٢) مبلغ ١٢٣ مليون دولار أي ما يعادل نسبة ١٥،٤ ٪ تقريبا من المجموع . وهذا يعني ان مجموع ما تبرعت به الدولتان يعادل ٨١ ٪ من مجموع ما تبرعت به ٩١ دولة من دول العالم .

ان درجة الحرص على « الامن والسلام » في المنطقة تتناسب مع الحرص على استمرار الوكالة في عملها . ولهذا نجد أن أشد الاطراف حرصا على الامن والسلام هم الذين كانوا أشدهم حرصا على استمرار عمل وكالة الغوث . غير ان الحرص على الامن والسلام في المنطقة له تعبيرات اخرى . اذ أن عمليات تطويع وتدجين الفلسطينيين ليست كافية لضمان « الامن والسلام » ، وخاصة ان عملية التطويع والتدجين غير مضمونة النتائج اذا تركت لوكالة الغوث وحدها ، كما اثبتت السنوات الاخيرة . ولهذا كان لا بد من زرع انياب حادة في لثتي « مستحقي صدقة » آخرين . لقد كلفت عملية زرع الانياب في لثتي وكالة اخرى غير وكالة الغوث ، وهي الوكالة اليهودية التي اصبحت في زمن ما « دولة اسرائيل » مبالغ تزيد بعشرين ضعفا عن المبالغ التي كلفتها عملية قتل العافية في جسد الشعب الفلسطيني .

كيف « يحسنون » ؟

هناك قانون اساسي تخضع له ميزانية وكالة الغوث : يجب ان لا يتحول اي جزء من ميزانية الوكالة الى رأسمال مادي أو بشري . وهذا يعني عدم السماح بتطور او نمو قوى منتجة من ناحية وعدم السماح بتراكم رأسمال من ناحية اخرى . ومن أجل تحقيق هاتين الغايتين قسمت الميزانية الى ثلاثة أبواب جرى تجميد البابين الاولين وجعل الباب الثالث متغيرا . ومن أجل توضيح الطريقة التي تمكنت بواسطتها الوكالة من تنفيذ استراتيجيتها عبر ميزانيتها الخاصة لاشراف دقيق من قبل « المتبرعين » ، سنعطي فكرة عن كل بند من بنودها .

١ — **الاعاشة** : ظلت المواد الغذائية التي تعطى للاجئين ثابتة من حيث الانواع ومن حيث الكمية . وبالتالي ظل المبلغ الذي ينفق على تزويد اللاجئين بالمواد الغذائية شبه ثابت . فهو لم يزد عن ١٢ مليون دولار في أية سنة من السنين . ومن جهة اخرى جرى وضع حد لعدد اللاجئين الذين يتلقون الاعاشة . فرغم ازدياد عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة من حوالي ٩٠٠،٠٠٠ شخص عام ١٩٥٠ الى اكثر من ١٫٥ مليون عام ١٩٧٢ الا ان عدد المستفيدين من الاعاشة لم يتغير بشكل جذري . فقد بلغ عام ١٩٥٠، ٨٢٦ الف نسمة وفي عام ١٩٧٢ بلغ ٨٢١ الف نسمة . أي أن الفرد الواحد يتلقى ما يعادل ١٤،٥ دولار في العام من المواد الغذائية . وحتى يصبح لهذا الرقم معنى نذكر بأن قيمتها في الشهر الواحد هي ١٫٢ دولار ، اما في اليوم الواحد فتبلغ قيمة هذه المواد اربعة سنتات أمريكية وهي تعادل ١٢قرشا لبنانيا وهي لا تزيد كثيرا عن ثمن رغيف خبز جاف . وحتى هذه الكميات بدأت الوكالة بتخفيضها في الاشهر الاخيرة الى النصف.